تمهيد

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين المدفوعات الدول، ويعتبر سعر الصرف من أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الاقتصادي كونها آلية ناجعة تستطيع حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة وعليه تقوم الدول بتبني السياسات المختلفة التي من شأنها أن تعزز مستويات النمو الاقتصادي وتكرس نسب الانتعاش المتوقعة حيث تعد سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية وسياسة الرقابة على الصرف الوطني أحد أهم هذه السياسات والتي ينعكس أثرها مباشرة على إعادة التوازن لميزان المدفوعات. حيث أصبحت اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض العملة من الموضوعات الأكثر أهمية والجديرة بالبحث والدراسة وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، والأمر الذي دفع بالاقتصاديين إلى دراسة ومعرفة العوامل التي تؤثر على مكونات ميزان المدفوعات لذلك فإن عدد كبير من الدول يولي سعر الصرف في ضمن برامجها الإصلاحية كوسيلة للحد من العجز في ميزان المدفوعات حيث يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيرها في حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات، وإن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

وإن الإسهاب والتمحيص يعد أمرا حتميا نظرا لأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الاقتصاديات المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود كما يعتبر سعر الصرف بمثابة المرآة العاكسة لأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية ومركز هذا السعر القوي يعد دلالة على درجة متانة القاعدة الاقتصادية للدولة إضافة إلى نجاعة السياسات المالية والنقدية فيها ناهيك على القدرة في الاستجابة للصدمات الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد.

ولقد عانت الجزائر مثل الكثير من الدول النامية من النتائج السلبية للإختلالات الخارجية المتتالية كما شهدت تطورات عديدة في سعر الصرف عملتها والذي جعلها تشهد العديد من الأزمات الاقتصادية المتتالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط حتم عليها إجراء

إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تنهض بالاقتصاد للدولة الجزائرية وعلى ضوء ما ذكر نجد أنه من الضرورة أن نقوم بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وآثارها المحتملة على وضعية ميزان المدفوعات في حالة الجزائر وهذا يقودنا لطرح الإشكالية التالية:

_ ما أثر تخفيض سعر صرف العملة المحلية على ميزان المدفوعات الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي نظريات أسعار الصرف؟
2. ما هي العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات؟
3. ما هي طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات؟
4. ما هي أهم التصحيحات اختلالات ميزان المدفوعات باستخدام سعر الصرف؟
5. ما هي آلية عمل سياسة التخفيض لعلاج العجز في ميزان المدفوعات؟

الفرضيات:

- ✓ تمتاز قيمة العملة المحلية بانخفاض.
- ✓ يمتاز ميزان المدفوعات الجزائري بالعجز في سنوات الأخيرة.
- ✓ هناك أثر إيجابي لسياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على ميزان المدفوعات الجزائري.

أسباب الدراسة:

_ الموضوع يندرج تحت إطار التخصص.

_ الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.

_ التعرف على أهم آثار سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات.

أهمية الدراسة:

لقد حفزنا على اختيار الموضوع، أهمية سعر الصرف لمكانته الكبيرة في أي اقتصاد كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويعتبر سعر الصرف أداة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدولة الاقتصادية ومن ثم السياسية، حيث يعتبر هذا الأخير من المواضيع الحساسة، إذ يختلف زمن إعداده من دولة لأخرى، باختلاف درجة نموها وأنظمتها، فحاولنا الإلمام ببعض جوانبه.

فبالإضافة إلى هذا كون أن الموضوع هدفه يسمح بالتعرف على الآلية التي يمكن من خلالها التعرف على العلاقة التي تجمع بين ميزان المدفوعات وتخفيض قيمة العملة.

أهداف الدراسة:

-التعرف على الإطار النظري لميزان المدفوعات ومحاولة بلورة المفاهيم الأساسية لسياسات سعر الصرف.

_ محاولة معرفة تأثير ميزان المدفوعات الجزائري بتغيرات سعر الصرف الدينار بالنسبة لعملات البلدان التي تتعامل معها الجزائر.

_ الوقوف على حقيقة العلاقة التي تربط بين التغيرات في أسعار الصرف وميزان المدفوعات.

_ التحقق من صحة الفرضيات وكذا إثراء المعرفة العلمية.

منهج الدراسة:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى الدراسة للوصول إليه، وعلى طبيعة الموضوع في حد ذاته ولمعالجة هذا الموضوع يتطلب استخدام المنهج التالي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهذا فيما يخص الجانب النظري، وذلك من خلال الجزائري وذلك بتحليل الموضوع من خلال تحليل البيانات.

حدود الدراسة:

انصب اهتمامنا من خلال هذا البحث على الجانب النظري، والجانب التطبيقي وهذا للملائمة مع متطلبات البحث، وقد حددت دراسة هذا الموضوع في إطار زماني ومكاني، والموضوع، فيما يخص:

_ **الإطار المكاني للدراسة:** دراسة حالة الجزائر.

_ **الإطار الزماني للدراسة:** ستتم دراسة الظاهرة خلال الفترة (2007-2016)، وذلك من خلال تتبع مراحل التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري.

_ **الإطار الموضوعي: أثر** تخفيض قيمة العملة المحلية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري.

دراسة السابقة:

من خلال الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذا الموضوع، والتي تتعلق به أو ببعض أجزائه الأساسية، والتي تمكنا من الحصول عليها، وهي كما يلي:

- **الدراسة الأولى:** دوحة سلمى بعنوان " **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري سبل علاجها _ دراسة حالة الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، وقد حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار الصرف والميزان التجاري بالتركيز على سياسة تخفيض قيمة العملة التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي ودورها في تخفيض العجز وهذا بالاعتماد على النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات والذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.
- **الدراسة الثانية:** بن قدور علي بعنوان " **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات سعر الصرف الحقيقي في الجزائر، ومعرفة مدى مساهمته في تحقيق التوازنات

الداخلية والخارجية، واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد وصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن الفارق في الأسعار يعتبر بعدا من الأبعاد المعتمدة لتحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني، وأنه من خلال تقدير سعر الصرف الاسمي كدالة في أساسيات ميزان المدفوعات، ظهر ضعف تحديد الدينار الجزائري مقارنة بتدفق السلع والمداخيل ورؤوس الأموال إلى الخارج، وهذه الوضعية فسرت بارتباط قليل.

- **الدراسة الثالثة:** سمية زيرار وآخرون، **أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري(1970-2004) مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد2، 2009**، تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري والهدف من هذه الدراسة هو تقديم دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والمستندة إلى اختيار التكامل وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير عللا=ى الحساب الجاري كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.
- **أهم ما يميز الدراسة:** ركزت الدراسات السابقة على تحليل سعر الصرف التوازني وأثره على التوازن الكلي، فيما اهتمت هذه الدراسة بأثر سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات بشكل خاص، واعتمدت أيضا إلى تحليل الأثر السلبي للتغيرات الحاصلة في سعر الصرف على الميزان التجاري وتبحث عن سبل لعلاجها، لكن دراستنا تهتم بدور تخفيض سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة، واختيار الفرضيات موضوع الدراسة، قسمنا البحث إلى فصلين، حيث أن الفصل الأول جاء بعنوان مدخل عام حول سعر الصرف وميزان المدفوعات بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم حول سعر الصرف والمبحث الثاني تطرقنا إلى أساسيات حول ميزان المدفوعات والمبحث الثالث تطرقنا إلى تخفيض قيمة العملة وأثرها على ميزان المدفوعات وفي الفصل الثاني الذي جاء تحت

عنوان تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات_ دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، ذكرنا في المبحث الأول تطور سياسة الصرف في الجزائر وأما في المبحث الثاني تعرضنا إلى تطور ميزان المدفوعات في الجزائر وفي المبحث الثالث درسنا أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان المدفوعات.